

أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1990 - 2019)

د. سماء إبراهيم سليمان أحمد

الملخص

بدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ ثلاثينيات من القرن العشرين، وجاء ذلك مصاحباً للمد السياسي القومي وحركة الإحياء التي قادها كمال أتاتورك، والذي وضع القواعد السياسية والقانونية والثقافية للجمهورية والتي تم الإعلان عنها في عام 1923. وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية والتي حدثت في عام 1929 فأثرت على الاقتصاد المحلي التركي بدرجة كبيرة وأصيب أصحاب المؤسسات المحليين- والذين لم يكن أدائهم في المجال الصناعي ملفتاً للنظر بصفة خاصة - يصدمة من الكساد الذي نتج عن تلك الأزمة، فزالت الثقة في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تعتمد على قوى السوق وتم التحول والبحث عن نماذج أخرى لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

Summary

The state's intervention in economic life began since the thirties of the twentieth century, and this came to accompany the national political tide and the movement of the revival led by Kamal Ataturk, which set the political, legal and cultural rules of the republic, which was announced in 1923.

The global economic crisis that occurred in 1929 came and affected the Turkish local economy significantly and the owners of local institutions- whose performance in the industrial field was not striking in particular- shocked the recession that resulted from that crisis, so confidence in the liberal economic policies that adopt On the market forces, and searched for other models of economic development strategies.

المقدمة :

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين.

ومع إنتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت دول الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلي العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

إن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944، ومنذ ذلك الحين شهد العالم نمواً في الدخل، ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

مرت عملية الإصلاح الاقتصادي في تركيا بمرحلتين أساسيتين، هما:

المرحلة الأولى: تطبيق آليات السوق والتحرر الاقتصادي من منتصف ثمانينات القرن الماضي:

بدأ الاتجاه نحو تطبيق آليات السوق والتحرر الاقتصادي في تركيا في منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي وهو الوقت الذي رأت فيه الكثير من الدول أن عملية الخصخصة هي العامل الحيوي والرئيسي في عملية الانتقال والتغير الهيكلي التي بدأت تنتهجها الدول في أنظمتها وبنيتها الاقتصادية، والتي سادت في بدايات القرن الماضي، والتي كان لا بد لها أن يتم استبدالها بنمط اقتصادي آخر يسمح للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي العالمي، حيث قدم مخطوط السياسات الاقتصادية فكرة الخصخصة كأحد الحلول الاقتصادية التي تعمل على ارتفاع وزيادة كفاءة النظام الاقتصادي، حيث تعمل الخصخصة على تخفيض النفقات العامة التي تنفقها الحكومات على مشروعات اقتصادية حكومية بحيث يقوم القطاع الخاص بتغطية هذه النفقات.

وهذا التحول سيعمل على سد العجز وعدم الكفاية الذي كان يتقل كاهل الحكومات والقطاع العام في الإنفاق على الشركات والكيانات الاقتصادية الحكومية، مما سيعمل بالتالي على تحمل القطاع الخاص لهذا

العبء مع الحكومة والقطاع العام. وتعمل الخصخصة أيضاً على تنمية الأسواق المالية وتوسيع دائرة المنافسة التجارية والصناعية.

وكان لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من منتصف ثمانينيات القرن الماضي تأثير واضح علي الجوانب الاقتصادية المختلفة وجعل الاقتصاد التركي من ضمن أفضل اقتصادات العالم (مجموعة العشرين)، حيث أصبحت التجربة التركية من التجارب التي يجب علي الدول النامية الأخذ بها إن أردت الخروج من عباءة التخلف وأيضاً من التبعية للاقتصاديات الغربية.

المرحلة الثانية: مرحلة التقشف من عام 2003:

تبنى حزب العدالة والتنمية برنامجاً تقشفياً من عام 2003 أي بعد عام من توليه الحكم في تركيا.

مشكلة البحث :

نشأت المشروعات الاقتصادية للدولة في تركيا نتيجة لسياسات التصنيع التي تعمدت الحكومة إنتاجها خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، ولقد كان السبب الرئيسي الذي دعا إلى تطوير المشروعات الاقتصادية الحكومية في البداية هو الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي السريع إنما يتوقف بدرجة كبيرة على الاستثمار الكثيف في المشاريع الصناعية الكبيرة وكثيفة رأس المال التي يتم تمويلها بواسطة الاعتمادات الحكومية فقد تأسست أول مؤسسة حكومية وهي شركة "سومربنك" **Sumerbank** في عام 1933، وتمكنت هذه الشركة من بسط هيمنتها وبسرعة ضمن سلسلة عديدة من الأنشطة الصناعية والصناعات الزراعية بما في ذلك المنسوجات والورق والجوت والسكر والأسمت والفولاذ، وفي عام 1935 تأسست شركة "تي بنك" **Etibank** ثاني أكبر شركة قابضة حكومية وأسندت إليها مسئولية تطوير قطاعي الصناعة والتعدين.

ومع بداية سبعينات القرن العشرين بدأت تطرح على جدول أعمال الحكومة إنتقادات حادة فيما يخص المشاكل التي تتعرض لها تلك المؤسسات، وفي أواخر السبعينات تحولت المؤسسات الحكومية التي تمكنت إلى حد بعيد من تحقيق المهام المحددة إليها، وذلك من خلال تكوين طاقة إنتاجية كبيرة جداً والقيام بدور المحرك لعجلة التنمية إلى عبء على كاهل الاقتصاد الوطني، ولذلك أصبحت المؤسسات الاقتصادية الحكومية هي المصدر الرئيسي للمشاكل المالية في تركيا وكانت وراء الارتفاع المتواصل في عجز الموازنة العامة والضغوط التضخمية المزمنة.

وقد اتسمت المنشآت العامة التركية بالعمالة الزائدة عن الحاجة وزيادة الاستثمارات، وساعدها في هذا قدرتها على الحصول على التمويل من الجهاز المصرفي من موازنة الدولة بكل سهولة، ففي عام 1980 وصلت التحويلات الحكومية للمنشآت العامة المدرجة في الموازنة إلى نحو 213 مليار ليرة تركية لتمثل نحو 4,8% من إجمالي الناتج القومي من نفس العام.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:
هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين سياسات صندوق النقد الدولي وبين الإصلاح الاقتصادي في تركيا؟.

أهداف البحث :

إجتاحت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية عصفت باقتصادياتها، فدفعت صندوق الدولي إلى تقديم برامج إصلاح لهذه الدول، وذلك باتباع سياسات نقدية ومالية معينة، ولكن غالبية هذه الدول رفضت سياسات صندوق النقد الدولي، وعليه تتلخص أهداف هذه الدراسة، في الآتي:
أ- معرفة إلي أي مدى أخذت كل من ماليزيا وتركيا بتوصيات صندوق النقد الدولي في عملية الإصلاح الاقتصادي التي تم فيهما من بداية تسعينيات القرن الماضي.

ب- بيان دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ومنها ماليزيا.

ج- بيان أهم العوامل التي أدت جعل تركيا من ضمن مجموعة الدول العشرين.

د- بيان أهم العوامل التي ساهمت ماليزيا في تجاوز أزمته المالية.

هـ- معرفة أهم الدروس المستفادة من تجربة التنمية في ماليزيا وتركيا.

فروض البحث :

تتمثل فروض الدراسة في محاولة اختبار صحة الفرضية الآتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين سياسات صندوق النقد الدولي وبين الإصلاح الاقتصادي في تركيا.

منهج البحث :

استخدم الباحث في جانب الدراسة النظري والتطبيقي المناهج التالية:

الأول: في الجانب النظري:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في جانب الدراسة النظري، وذلك عند تتبع الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة مستعيناً في ذلك بالمراجع العربية والأجنبية والدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع.

الثاني: في الجانب التطبيقي:

استخدم الباحث الأساليب الكمية والقياسية، لتقدير العلاقة بين أهم المتغيرات المستقلة وبين الإصلاح الاقتصادي في كل ماليزيا وتركيا، وكذلك لاختبار وقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، حيث تم استخدام برنامج **Spss**، وكذلك باستخدام برنامج **E-views**. وتم استخدام النموذج التالي لقياس أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي في تركيا:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 + a_4 X_4 + a_5X_5 + a_6X_6$$

حيث أن:

أ- المتغير التابع:

(Y) : الإصلاح الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي).

ب- المتغيرات المستقلة:

X_1 : الانفاق الحكومي.

X_2 : التكوين الرأسمالي.

X_3 : الدين العام.

X_4 : الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_5 : سعر الصرف.

X_6 : سعر الفائدة.

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي المتغيرات الاقتصادية في تركيا

أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تركيا، كالتأثير على إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى تغير نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص فيه، حيث أن القطاع العام كان يساهم قبل الخصخصة بنسبة كبيرة والقطاع الخاص بنسبة صغيرة، ولكن

حدث العكس بعد الإصلاح الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تراجع دور الدولة، وزيادة دور القطاع الخاص، بسبب الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر.

ويجب عند تناول الإصلاح الاقتصادي في تركيا أن نميز بين مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: ما قبل التقشف الاقتصادي (قبل 2003).

المرحلة الثانية: ما بعد التقشف الاقتصادي (بعد 2003).

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال النقاط التالية:

- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أدوات السياسة النقدية والمالية قبل وبعد التقشف الاقتصاد الاقتصادي في تركيا.

- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الدين الحكومي العام قبل وبعد التقشف الاقتصادي في تركيا.

- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية قبل وبعد التقشف الاقتصادي في تركيا.

- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ناتج القطاع العام والخاص في تركيا.

- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الإيراد العام والإنفاق العام وعجز الموازنة في تركيا.

- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على التوظيف والأجور في تركيا.

- تقييم الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في تركيا.

1- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أدوات السياسة النقدية والمالية قبل وبعد التقشف الاقتصادي في تركيا:

1-1- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أهم أدوات السياسة النقدية والمالية قبل وأثناء التقشف في تركيا خلال الفترة (1990-2003):

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (1) أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أهم أدوات السياسة النقدية والمالية قبل وأثناء النقش الاقتصادي في تركيا خلال (1990-2003)

سنة	احتمال الاضرار المحلي		معدل البطالة %	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل التضخم %	سعر الفائدة على الودائع %	ضرائب الدخل % من إجمالي الضرائب	نصيب الفرد من الناتج المحلي	استثمار اخص مباشر		الانفاة العام		الايراد العام	صافي الميزانية % من م.د.ح	ايرادات النفط % من م.د.ح
	مليار دولار	% من الناتج المحلي							مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من م.د.ح			
1990	30.8	20.5	11.1	9.3	60.3	47.5	-	2.8	0.7	0.5	37.7	25.0	31.7	6.0-	0.26
1991	25.5	17.0	8.2	0.7	66.0	62.7	-	2.7	0.8	0.5	37.8	25.2	29.8	8.0-	0.14
1992	27.8	17.5	8.5	5.0	70.1	68.7	-	2.8	0.8	0.5	38.2	24.1	28.7	9.5-	0.14
1993	32.5	18.0	9.0	7.7	66.1	64.6	-	3.2	0.7	0.4	43.1	23.9	31.4	11.7-	0.11
1994	24.0	18.4	8.6	4.7-	105.2	87.8	-	2.3	0.6	0.5	36.6	28.0	24.6	12.0-	0.13
1995	32.0	18.9	7.6	7.9	89.1	76.0	-	2.9	0.9	0.5	44.4	26.2	31.0	13.4-	0.11
1996	38.4	21.2	6.6	7.4	80.4	80.8	-	3.1	0.7	0.4	46.5	25.6	32.6	13.9-	0.14
1997	37.4	19.7	6.8	7.6	85.7	79.5	-	3.1	0.8	0.4	49.5	26.1	35.3	14.2-	0.10
1998	68.5	24.8	6.9	2.4	84.6	80.1	-	4.5	0.9	0.3	66.0	23.9	51.4	14.6-	0.02
1999	54.6	21.3	7.7	3.3-	64.9	78.4	-	4.1	0.8	0.3	69.2	27.0	54.3	14.9-	0.06
2000	57.9	21.1	6.5	6.9	54.9	47.2	-	4.3	1.0	0.4	71.6	26.1	56.2	15.4-	0.12
2001	45.4	22.5	8.4	5.8-	54.4	74.7	21.3	3.1	3.4	1.7	56.7	28.1	40.8	15.9-	0.11
2002	56.1	23.3	10.4	6.4	45.0	50.5	20.1	3.7	1.1	0.5	67.7	28.2	57.7	10.0-	0.09
2003	69.5	22.1	10.5	5.8	21.6	37.7	18.8	4.8	1.7	0.5	74.9	23.8	66.8	8.1-	0.08
متوسط	42.9	20.5	8.3	3.8	67.7	66.9	20.1	3.4	1.1	0.5	52.9	25.8	40.9	12.0-	0.1
أدنى قيمة	24.0	17.0	6.5	5.8-	21.6	37.7	18.8	2.3	0.6	0.3	36.6	23.8	24.6	15.9-	0.02
أقصى قيمة	69.5	24.8	11.1	9.3	105.2	87.8	21.3	4.8	3.4	1.7	74.9	28.2	66.8	6.0-	0.3

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، الآتي:

أولاً: تأثير حجم الادخار المحلي بالتقشف الاقتصادي:

تراوح متوسط حجم الادخار المحلي 42.9 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 24 مليار دولار في عام 1994، وحده الأقصى 69.5 مليار دولار عام 2003، كما تأثر بالأحداث الاقتصادية المحلية، حيث ارتفع من 56.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 69.5 مليار دولار في عام 2003 في بداية الاقتصادي في عام 2003.

ثانياً: تأثير الإدخار المحلي بالعوامل الاقتصادية الأخرى:

أ- سعر الفائدة علي الودائع: المفروض تكون العلاقة طردية:

ولكن قد يحدث العكس في بعض السنوات بسبب الأزمات المالية الإقليمية والعالمية، فعلي سبيل المثال عندما تراجع سعر الفائدة علي الودائع من 50.5% في عام 2002 إلى 37.7% في عام 2003 ارتفع حجم الادخار المحلي من 56.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 69.5 مليار دولار في عام 2003، بسبب التقشف الاقتصادي.

ب- معدل البطالة: المفروض العلاقة تكون عكسية:

عندما ارتفع معدل البطالة من 10.4% في عام 2002 إلى 10.5% في عام 2003، ارتفع حجم الادخار المحلي من 56.1 مليار دولار عام 2002 إلى 69.5 مليار دولار عام 2003.

ج- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: المفروض تكون العلاقة طردية:

فعندما ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3.7 ألف دولار في عام 2002 إلى 4.8 ألف دولار عام 2003 ارتفع حجم الادخار المحلي من 56.1 مليار دولار عام 2002 إلى 69.5 مليار دولار عام 2003 بسبب التقشف الاقتصادي عام 2003.

د- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: المفروض تكون العلاقة طردية:

عندما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.4% في عام 2002 الي 5.8% عام 2003، ارتفع حجم الادخار المحلي من 56.1 مليار دولار عام 2002 إلى 65.5 مليار دولار في عام 2003 بسبب التقشف الاقتصادي في عام 2003.

ز - الاستثمار الأجنبي المباشر: المفروض تكون العلاقة طردية:

عندما تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من 1.1 مليار دولار في عام 2002 الي 1.7 مليار دولار في عام 2003، ارتفع حجم الادخار المحلي من 56.1 مليار دولار عام 2002 الي 65.5 مليار دولار في عام 2003 بسبب التقشف الاقتصادي في عام 2003.

ثالثاً: نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي:

تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية من 20.1% في عام 2002 إلي 18.8% في عام 2003، مما يدل على تحسن الاقتصاد التركي وتراجع اعتماد الإيرادات الكلية على الضرائب في التمويل.

1-2- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أهم أدوات السياسة النقدية والمالية بعد التقشف الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2002-2019):

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (2) أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أهم أدوات السياسة النقدية والمالية بعد الأزمة المالية في تركيا خلال (2002-2019)

سنة	إجمالي الادخار المحلي		معدل البطالة %	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل التضخم %	سعر الفائدة على الودائع %	إيرادات الضرائب % من الناتج المحلي	تصويب الفرد من الناتج المحلي	استثمار اجنبي مباشر		الافتاق العام		صافي الميزانية النقط من م.ن.ح	إيرادات صافية الميزانية النقط من م.ن.ح
	مليار دولار	% من الناتج المحلي							مليار دولار	% من	مليار دولار	% من		
2002	56.1	23.3	10.4	6.4	45.0	50.5	20.1	3.7	1.1	0.5	67.7	28.2	57.7	10.0
2003	69.5	22.1	10.5	5.8	21.6	37.7	18.8	4.8	1.7	0.5	74.9	23.8	66.8	8.1
2004	95.7	23.4	10.8	9.8	8.6	24.3	18.6	6.1	2.8	0.7	93.6	22.9	87.9	5.7
2005	123.6	24.4	10.6	9.0	8.2	20.4	18.2	7.5	10.0	2.0	125.6	24.8	122.7	2.9
2006	141.4	25.4	8.7	6.9	9.6	21.6	18	8.1	20.2	3.6	146.0	26.2	143.9	2.1
2007	167.1	24.5	8.9	5.0	8.8	22.6	17.9	9.8	22.0	3.2	170.3	25.0	169.0	1.3
2008	195.1	25.3	9.7	0.8	10.4	22.9	17.6	10.9	19.9	2.6	177.3	23.0	178.3	1.0
2009	147.8	22.8	10.6	4.8	6.3	17.6	18.1	9.1	8.6	1.3	177.1	27.3	180.3	3.2
2010	174.4	22.4	10.3	8.4	8.6	15.3	18.9	10.7	9.1	1.2	195.7	25.2	203.6	8.0
2011	198.7	23.7	8.8	11.2	6.5	14.2	18.6	11.4	16.2	1.9	197.7	23.6	207.9	10.1
2012	211.0	24.0	8.1	4.8	8.9	16.4	18.1	11.8	13.7	1.6	204.9	23.3	209.9	5.0
2013	236.4	24.7	8.7	8.5	7.5	15.8	18.4	12.6	13.6	1.4	217.8	22.7	216.2	1.6
2014	240.5	25.6	9.9	4.9	8.9	16.8	18.0	12.2	13.3	1.4	215.7	23.0	216.2	0.5
2015	226.2	26.2	10.2	6.1	7.7	14.9	18.2	11.0	19.3	2.2	191.1	22.1	189.0	2.1
2016	224.9	25.9	10.8	3.3	7.8	14.6	18.3	10.9	13.9	1.6	204.5	23.5	185.3	19.2
2017	232.0	27.0	10.8	7.5	11.1	15.3	17.8	10.6	11.1	1.3	214.3	24.9	193.9	20.4
2018	226.9	29.1	10.9	3.0	16.3	23.3	17.8	9.5	13.0	1.7	205.4	26.4	174.1	31.3
2019	210.1	27.6	10.5	0.9	15.2	25.6	16.7	9.1	8.8	1.2	214.0	28.1	178.1	35.9
متوسط	176.5	24.9	10.0	5.4	12.1	21.7	18.2	9.4	12.1	1.7	171.9	24.7	165.6	6.3
أدنى قيمة	56.1	22.1	8.1	4.8	6.3	14.2	16.7	3.7	1.1	0.5	67.7	22.1	57.7	0.4
أقصى قيمة	240.5	29.1	10.9	11.2	45.0	50.5	20.1	12.6	22.0	3.6	217.8	28.2	216.2	10.1

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، الآتي:

أولاً: تأثر حجم الادخار المحلي بالأحداث الاقتصادية (بالأزمة المالية العالمية عام 2008):

تراوح متوسط حجم الادخار المحلي 176.5 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 56.1 مليار دولار في عام 2002، وحده الأقصى 240.5 مليار دولار في عام 2014، كما تأثر بالأزمات المالية: **ففي عام 2009:** تراجع حجم الإدخار المحلي من 195.1 مليار دولار في عام 2008 إلى 147.8 مليار دولار في عام 2009، ومتأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ثانياً: تأثر الإدخار المحلي بالعوامل الاقتصادية الأخرى:

أ- سعر الفائدة علي الودائع: المفروض تكون العلاقة طردية:

لكن قد يحدث العكس في بعض السنوات بسبب الأزمات المالية الإقليمية والعالمية، فعلي سبيل المثال عندما تراجع سعر الفائدة علي الودائع من 22.9% في عام 2008 إلى 17.6% في عام 2009 تراجع حجم الادخار المحلي من 195.1 مليار دولار في عام 2008 إلى 147.8 مليار دولار في عام 2009، بسبب بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ب- معدل البطالة: المفروض العلاقة تكون عكسية:

عندما ارتفع معدل البطالة من 9.7% في عام 2008 إلى 10.6% في عام 2009، تراجع حجم الادخار المحلي من 101.1 مليار دولار في عام 2008 إلى 77.1 مليار دولار في عام 2009.

د- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: المفروض تكون العلاقة طردية:

عندما تراجع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 7.2 ألف دولار في عام 2008 الي 8.5 ألف دولار في عام 2009 تراجع حجم الادخار المحلي من 195.1 مليار دولار عام 2008 إلي 147.8 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية عام 2008.

هـ- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: المفروض تكون العلاقة طردية:

عندما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8% في عام 2008 الي (-4.8%) في عام 2009، تراجع حجم الادخار المحلي من 195.1 مليار دولار عام 2008 إلي 147.8 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية عام 2008.

ز - الاستثمار الأجنبي المباشر: المفروض تكون العلاقة طردية:

عندما تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من 19.9 مليار دولار في عام 2008 الي 8.6 مليار دولار في عام 2009، تراجع حجم الادخار المحلي من 195.1 مليار دولار عام 2008 إلي 147.8 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية عام 2008.

ثالثاً: نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي:

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من 17.6% في عام 2008 إلي 18.1% في عام 2009، متأثراً بالأزمة المالية عام 2008.

2- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي الدين الحكومي العام قبل وبعد التقشف الاقتصادي في تركيا:

2-1- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الدين الحكومي العام قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (3): أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي الدين العام قبل وأثناء الأزمة المالية في تركيا خلال (1990-

2003)

السنة	إيرادات السياحة % من م.ن.ح	سعر الصرف	سعر الفائدة علي الودائع %	تكوين رأسمالي	إجمالي الصادرات مليار دولار	إجمالي الواردات مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	الدين الحكومي العام	
								مليار دولار	% من الناتج المحلي
1990	2.7	0.003	47.5	34.5	20.1	26.5	6.3-	-	-
1991	2.7	0.004	62.7	35.5	20.8	25.0	4.2-	-	-
1992	2.8	0.007	68.7	36.4	22.8	27.5	4.7-	-	-
1993	2.9	0.011	64.6	46.0	24.6	34.9	10.2-	-	-
1994	2.9	0.030	87.8	32.0	27.9	26.6	1.3	-	-
1995	3.1	0.046	76.0	40.4	33.7	41.3	7.6-	-	-
1996	3.7	0.081	80.8	45.5	39.1	50.5	11.4-	-	-
1997	2.6	0.152	79.5	50.1	46.7	57.7	11.0-	-	-
1998	2.0	0.261	80.1	64.7	57.0	54.4	2.6	-	-
1999	2.8	0.419	78.4	51.0	48.2	48.3	0.1-	-	-
2000	5.0	0.625	47.2	60.9	54.5	61.6	7.1-	-	-
2001	5.0	1.226	74.7	36.2	54.8	45.8	9.1	-	-

49.1	118.0	5.4	55.0	60.3	46.8	50.5	1.507	4.2	2002
47	147.9	0.7-	73.0	72.4	65.1	37.7	1.501	2.7	2003
48.1	133.0	3.2-	44.9	41.6	46.1	66.9	0.4	3.2	متوسط
47.0	118.0	11.4-	25.0	20.1	32.0	37.7	0.0	2.0	أقل قيمة
49.1	147.9	9.1	73.0	72.4	65.1	87.8	1.5	5.0	أكبر قيمة

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد علي: احصاءات البنك الدولي، وسنوات مختلفة.

ويوضح الجدول السابق تطور الدين المحلي والخارجي (قبل وأثناء التقشف الاقتصادي):

تراجعت نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي من 49.1% في عام 2002، إلى 47% في

عام 2003، ويرجع ذلك إلى بداية التقشف الاقتصادي في عام 2003.

1-2- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الدين العام بعد التقشف الاقتصادي في تركيا:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (4): أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الدين العام بعد التقشف الاقتصادي في تركيا (2002-2019)

السنة	إيرادات السياحة % من م.ن.ح	سعر الصرف	سعر الفائدة علي الودائع %	تكوين رأسمالي	إجمالي الصادرات مليار دولار	إجمالي الواردات مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	الدين الحكومي العام	
								مليار دولار	% من الناتج المحلي
2002	5.0	1.507	50.5	46.8	60.3	55.0	5.4	118.0	49.1
2003	4.2	1.501	37.7	65.1	72.4	73.0	0.7-	147.9	47
2004	3.9	1.426	24.3	103.0	96.6	103.0	6.4-	185.6	45.4
2005	4.1	1.344	20.4	133.7	110.8	122.9	12.1-	227.8	45
2006	3.4	1.428	21.6	158.6	124.8	146.9	22.1-	247.3	44.4
2007	3.2	1.303	22.6	190.0	149.1	176.9	27.7-	299.8	44
2008	3.4	1.302	22.9	205.3	181.6	207.9	26.3-	337.5	43.8
2009	4.1	1.550	17.6	144.3	151.7	152.0	0.3-	282.4	43.5
2010	3.4	1.503	15.3	191.4	164.7	198.1	33.5-	308.5	39.7
2011	3.6	1.675	14.2	232.7	192.9	254.2	61.4-	303.6	36.2
2012	3.6	1.796	16.4	238.3	214.5	250.7	36.2-	285.3	32.4
2013	3.8	1.904	15.8	271.5	227.9	275.2	47.3-	298.8	31.2
2014	4.1	1.910	16.8	269.9	236.7	268.2	31.5-	267.6	28.5
2015	4.1	1.920	14.9	255.4	212.0	229.5	17.5-	236.8	27.4
2016	3.1	1.930	14.6	253.2	200.8	219.5	18.8-	243.5	28
2017	3.7	1.940	15.3	256.5	223.7	255.3	31.6-	240.5	28
2018	4.8	1.950	23.3	230.9	242.9	244.0	1.1-	235.1	30.2
2019	5.0	1.970	50.5	197.0	249.3	228.0	21.3	248.2	32.6

37.6	250.8	19.3-	192.2	172.9	191.3	23.0	1.7	3.9	متوسط
27.4	118.0	61.4-	55.0	60.3	46.8	14.2	1.3	3.1	أقل قيمة
49.1	337.5	21.3	275.2	249.3	271.5	50.5	2.0	5.0	أكبر قيمة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: احصاءات البنك الدولي، وسنوات مختلفة.

ويتضح بيانات الجدول السابق: تراوحت نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي من (27.4%-49.1%)، وحيث بلغ متوسطه إلى إجمالي الناتج المحلي 37.6%، وبحد أدنى 27.4% في عام 2015، وبحد أقصى 49.1% في عام 2002، كما تعكس تراجع نسبة إجمالي الدين العام مدي قوة الاقتصادي التركي، حيث تراجعت نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 49.1% عام 2002 إلى 32.6% عام 2019.

3- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية قبل وبعد التقشف الاقتصادي في تركيا:

3-1- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول(5): تطور أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا خلال (1990-2003)

سنة	إجمالي الناتج المحلي بمليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي المحلي %	سعر الفائدة علي الودائع %	صافي الائتمان المحلي بمليار دولار	المعروض النقدي		سندات عامة ومضمونة من الحكومة		الأسهل المتداولة في البورصة		
					مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	عدد الشركات المدرجة بالبورصة	مليار دولار	% من الناتج المحلي
1990	150.7	9.3	47.5	29.3	35.8	23.7	0.6	0.41	110	8	5.3
1991	150.0	0.7	62.7	33.9	40.6	27.1	0.5	0.33	134	8.3	5.5
1992	158.5	5.0	68.7	39.6	44.1	27.8	2.7	1.69	145	8.3	5.3
1993	180.2	7.7	64.6	47.6	45.4	25.2	3.6	2.00	160	16.0	8.9
1994	130.7	4.7-	87.8	33.4	41.3	31.6	0.4	0.28	176	21.7	16.6
1995	169.5	7.9	76.0	47.0	54.5	32.2	0.6	0.37	205	50.9	30.0
1996	181.5	7.4	80.8	61.9	66.4	36.6	1.6	0.86	228	36.2	20.0
1997	189.8	7.6	79.5	65.6	70.4	37.1	2.0	1.07	258	43.7	23.0
1998	276.0	2.4	80.1	73.9	77.6	28.1	0.9-	0.31-	262	57.2	20.7
1999	256.4	3.3-	78.4	91.8	97.6	38.1	3.0	1.15	286	68.0	26.5
2000	274.3	6.9	47.2	101.0	92.0	33.5	5.1	1.87	315	166.0	60.5
2001	201.8	5.8-	74.7	103.7	89.3	44.3	0.3-	0.16-	310	65.7	32.6
2002	240.2	6.4	50.5	110.4	92.9	38.7	0.7	0.27	288	68.0	28.3
2003	314.6	5.8	37.7	129.6	106.7	33.9	3.1	1.00	244	98.1	31.2
المُتوسط	205.3	3.8	66.9	69.2	68.2	32.7	1.6	0.8	222.9	51.2	22.5
حد أدنى	130.7	5.8-	37.7	29.3	35.8	23.7	0.9-	0.31-	110	8	5.3
حد أعلى	314.6	9.3	87.8	129.6	106.7	44.3	5.1	2	315	166	60.5

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تأثر قيمة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأسهم والسندات) بالأزمات المالية، كالآتي:

أولاً: الأسهم المتداولة قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

أ- قيمة الأسهم المتداولة في البورصة قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

يلاحظ أن الأسهم قد تأثرت بالأحداث الاقتصادية المحلية: فارتفعت قيمة الأسهم من 68 مليار دولار عام 2002 إلى 98.1 مليار دولار عام 2003 متأثراً بالتقشف الاقتصادي عام 2003.

ب- معدل دوران الأسهم المتداولة في البورصة قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

ارتفع معدل دوران الأسهم قد تأثر بالأحداث الاقتصادية المحلية، من 120% في عام 2002 إلى 124% في عام 2003 متأثراً بالتقشف الاقتصادي عام 2003.

ثانياً: سعر الفائدة علي الودائع قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

بلغ متوسط سعر الفائدة علي الودائع خلال الفترة 66.9%، بحد أدنى 37.7% في عام 2003 وبعده أقصى 87.8% عام 1994.

وتأثر سعر الفائدة علي الودائع بالأحداث الاقتصادية المحلية، ففي عام 2003: تراجع سعر الفائدة على الودائع من 50.5% في عام 2002 إلى 37.7% في عام 2003 متأثرة بالتقشف الاقتصادي عام 2003.

ثالثاً: حجم المعروض النقدي قبل وأثناء التقشف الاقتصادي في تركيا:

أثر المعروض النقدي بالأحداث الاقتصادية المحلية، فعلي سبيل المثال: تراجعت نسبة المعروض النقدي إلي الناتج المحلي من 38.7% في عام 2002 إلى 33.9% في عام 2003، متأثرة بالتقشف الاقتصادي عام 2003.

3-2- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية بعد التقشف الاقتصادي في تركيا

وبيين ذلك الجدول التالي:

جدول (6): تطور أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق الأوراق المالية بعد التشفيف الاقتصادي في تركيا خلال (2002-2019)

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي %	سعر الفائدة على الودائع %	صافي الإئتمان المحلي مليار دولار	المعرض النقدي		سندات عامة ومضمونة من الحكومة		عدد الشركات المدرجة بالبورصة	الأسهم المتداولة في البورصة		
					مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي		مليار دولار	% من الناتج المحلي	معدل الدوران %
2002	240.2	6.4	50.5	110.4	92.9	38.7	0.7	0.27	288	68.0	28.3	120
2003	314.6	5.8	37.7	129.6	106.7	33.9	3.1	1.00	244	98.1	31.2	124
2004	408.9	9.8	24.3	162.2	135.8	33.2	1.8	0.43	253	146.6	35.8	127.1
2005	506.3	9.0	20.4	220.4	195.8	38.7	1.3	0.27	257	199.7	39.4	128.9
2006	557.1	6.9	21.6	243.0	225.0	40.4	3.2	0.57	259	226.5	40.7	129
2007	681.3	5.0	22.6	318.8	284.3	41.7	4.8	0.70	259	324.8	47.7	132
2008	770.4	0.8	22.9	383.7	355.2	46.1	0.2	0.03	250	221.2	28.7	133.8
2009	649.3	4.8-	17.6	387.3	336.1	51.8	1.5	0.23	248	312.7	48.2	135
2010	777.0	8.4	15.3	509.1	410.9	52.9	4.1	0.53	263	403.2	51.9	133.3
2011	838.8	11.2	14.2	536.8	424.7	50.6	1.5	0.18	263	361.1	43.0	183.2
2012	880.6	4.8	16.4	567.1	437.4	49.7	5.7	0.64	242	358.9	40.8	113.9
2013	957.8	8.5	15.8	668.4	499.9	52.2	6.1	0.64	235	374.3	39.1	191.2
2014	938.9	4.9	16.8	776.1	483.5	51.5	6.0	0.64	226	369.7	39.4	168.3
2015	864.3	6.1	14.9	909.4	453.3	52.4	2.5	0.29	392	349.7	40.5	185.2
2016	869.7	3.3	14.6	1049.2	480.3	55.2	3.0	0.35	380	281.8	32.4	168.6
2017	859.0	7.5	15.3	1246.1	462.6	53.9	6.2	0.72	374	377.3	43.9	165.8
2018	778.4	3.0	23.3	1470.9	413.8	53.2	3.2	0.41	377	369.8	47.5	247.8
2019	761.4	0.9	50.5	1698.2	447.3	58.7	5.0	0.66	378	347.6	45.7	187.6
المتوسط	703.0	5.4	23.0	632.6	347.0	47.5	3.3	0.5	288.2	288.4	40.2	154.2
حد أدنى	240.2	4.8-	14.2	110.4	92.9	33.2	0.2	0.03	226	68	28.3	113.9
حد أعلى	957.8	11.2	50.5	1698.2	499.9	58.7	6.2	1	392	403.2	51.9	247.8

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تأثر قيمة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأسهم والسندات) بالأزمات المالية، كالآتي:

أولاً: الأسهم المتداولة في البورصة بعد الأزمة المالية العالمية في تركيا:
ففي عام 2008: تراجعت قيمة الأسهم من 324.8 مليار دولار في عام 2007 إلى 221.2 مليار دولار في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ثانياً: معدل دوران الأسهم المتداولة في البورصة بعد الأزمة المالية العالمية في تركيا:
ففي عام 2008: تراجع معدل دوران الأسهم من 132% في عام 2007 إلى 131.8% في عام 2008 بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ثالثاً: عدد الشركات المدرجة في البورصة بعد الأزمة المالية العالمية في تركيا:
ففي عام 2008: تراجع عدد الشركات من 250 شركة في عام 2007 إلى 248 شركة في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

رابعاً: السندات المتداولة في البورصة بعد الأزمة المالية العالمية في تركيا:
تراجعت نسبة قيمة السندات إلي إجمالي الناتج المحلي من 0.7% عام 2007 إلى 0.03% عام 2008 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

خامساً: سعر الفائدة علي الودائع بعد الأزمة المالية العالمية في تركيا:
بلغ متوسط سعر الفائدة علي الودائع خلال الفترة 23%، بحد أدنى 14.2% في عام 2011، و بحد أقصى 50.5% عام 2019.

كما إنخفض سعر الفائدة علي الودائع من 22.9% في عام 2008 إلى 17.6% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

4- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي ناتج القطاع العام والخاص في تركيا:
ويوضح الجدول التالي التغيرات التي طرأت على إجمالي الناتج المحلي ومساهمة القطاع العام والخاص فيه خلال الفترة (1990-2019):

جدول (7)

تطور الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاع العام والخاص في تركيا خلال الفترة (1990 – 2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام والخاص "مليار دولار"				نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي %
	الإجمالي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع خاص	
1990	150.7	125.5	25.2	83.3	16.7
1995	169.5	138.1	31.4	81.5	18.5
2000	274.3	225.5	48.8	82.2	17.8
2005	506.3	393.9	112.4	77.8	22.2
2010	777	433.6	343.4	55.8	44.2
2015	864.3	442.5	421.8	51.2	48.8
2019	761.4	358.6	402.8	47.1	52.9

Source :- www.worldbank.com.

- central bank of Turkey. statistics department. different years

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي: ارتفع من 150.7 مليار دولار عام 1990 إلى 761.4 مليار دولار في عام 2019، أي أن الناتج المحلي الإجمالي التركي عام 2019 أصبح يقدر بنحو 405.3% مما كان عليه عام 1990، أي ما يزيد عن أربعة أضعاف.

ب- نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي: تراجعت من 83.3% في عام 1990 إلى 47.1% في عام 2019.

ج- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي: ارتفعت من 16.7% في عام 1990 إلى 52.9% في عام 2019.

ويدل هذا على زيادة وتنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتراجع دور القطاع العام، وهو ما يتضح من اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة والتي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي.

5- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الإيراد العام والإنفاق العام وعجز الموازنة في تركيا: ساهمت سياسة الإصلاح الاقتصادي في زيادة الإيرادات العامة، عن طريق البدء في خصخصة القطاع العام، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة بصورة ملحوظة من بعد مرحلة التقشف.

ويلاحظ ان هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر علي الموازنة العامة للدولة، سواء بطريق مباشر كالمدخرات، الدين العام، الاستثمار الأجنبي، والصادرات، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومستوي الأجور، ومتغيرات تؤثر بطريق غير مباشر: كالخصخصة: والتي تؤثر بدورها علي المتغيرات السابقة بطريق غير مباشر، ومن ثم تؤثر على الموازنة العامة للدولة. ويشير حجم المدخرات في البنوك الحكومية والخاصة إلي مدي الاستقرار الاقتصادي والنقدي، فوجود حجم كبير للمدخرات والودائع يعكس وجود انتعاش وازدهار في القطاع المصرفي في البلاد.

جدول (8)

تطور حصيلة الخصخصة ونسبة الإنفاق العام وعجز الموازنة في تركيا خلال (1990-2019)

السنة	حصيلة الخصخصة مليار دولار	نسبة الإنفاق العام إلي إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة عجز الموازنة (%)
1990	0.6	34.8	7.7
1995	0.5	33.4	8.6
2000	2.7	30.9	6.4
2005	107.2	27.8	4.7
2010	325.1	25.2	3.7
2015	309.5	22.1	3.1
2019	28.1	2.4

Source :- www.worldbank.com.

- central bank of Turkey. statistics department. different years

ويتضح من الجدول السابق:

- أ- حصيلة الخصخصة: إرتفاع حصيلة الخصخصة من 0.6 مليار دولار في عام 1990 إلى 309.5 مليار دولار في عام 2015.
- ب- نسبة الإنفاق الحكومي إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجع نسبة الإنفاق الحكومي إلي إجمالي الناتج المحلي في تركيا من 34.8% في عام 1990 إلى 28.1% في عام 2019.
- ج- عجز الموازنة: تراجعت نسبة عجز الموازنة في تركيا بالتزامن مع ارتفاع حصيلة الخصخصة، حيث تراجع عجز الموازنة في تركيا من 7.7% في عام 1990 إلى 2.4% في عام 2019.
- 6- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي التوظيف والأجور في تركيا:

تتجه أغلب الدول النامية نحو إدخال تغييرات جوهرية في سياستها الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لزيادة القدرة على التكيف مع المتغيرات في النظام الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه السياسات في الآتي:

- أ - التصحيح المالي بتخفيض العجز في موازنة الدولة.
- ب- تخفيف التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك دور المخطط المركزي، والاعتماد بدرجة أكبر على أدوات ووسائل غير مباشرة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية.
- ج- تحرير أسعار الصرف من خلال ترك عوامل السوق تحدد أسعار صرف العملة الوطنية من خلال ضبط السيولة النقدية المعروضة من قبل الحكومة والقطاع المصرفي.
- د- تصحيح هيكل الأسعار في اتجاه أن تصبح أسعار السلع والخدمات معبرة عن عوامل التكلفة الحقيقية لها وعن تفاعل ظروف العرض والطلب من خلال تفاعلات قوى السوق وتخفيض الدعم الحكومي وإزالة القيود والتدخلات الحكومية المقيدة للتفاعل الطبيعي لقوى العرض والطلب.
- هـ- تحرير التجارة والأسعار وحركة عوامل الإنتاج وأهمها عنصر رأس المال ويشمل ذلك تحرير التجارة الخارجية بتخفيف القيود عنها وتوفير ضمانات لحركة رؤوس الأموال من وإلى البلاد. وفي ظل برامج التعديل الهيكلي وتحرير التجارة التي تحكمها سياسات وتوجهات ذات طبيعة عالمية وخاصة محتوى جولة أوروغواي، أصبحت اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر تتجه إلى الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وهذا أمر ضروري، وبشكل عام فإن ذلك في صالح الدول النامية في المدى الطويل، ولا بديل له إلا الانعزال وتهميش دور الدول النامية عالمياً، ولكن في المدى القصير فإن هذه المتغيرات تؤثر سلباً على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة.

هذا بالإضافة إلى الطفرة التكنولوجية العالمية وآثارها على أوضاع التشغيل في كافة الدول المتقدمة منها والنامية، ومصر شأنها شأن أغلب الدول النامية تواجه مجموعة من العوامل تزيد من حدة قضية التشغيل والبطالة بالمجتمع، منها انعكاسات برامج الهيكلية والإصلاح الاقتصادي وتقليص التوظيف بالقطاع العام والحكومي وتراجع فرص العمل بدول النفط، والهجرة العائدة.

وعدم موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسواق العمل المحلية والخارجية مع التطورات التكنولوجية وتحديث وسائل الإنتاج بالإضافة إلى زيادة حجم المحليين الجدد لسوق العمل نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، ذلك أن النمو السكاني أصبح

قضية اقتصادية واجتماعية خطيرة تؤثر تأثيراً مباشراً على أوضاع التشغيل في كما تؤثر على الاقتصاد القومي بتأثيرها على خطط التنمية وأهدافها، وهو ما يعوق خطوات التنمية الاقتصادية.

كما أن برنامج الخصخصة يشتمل على برنامج متوازن للتعامل مع مشكلة العمالة، وتتضح بعض ملامحه، فيما يلي:

أ- المعاش المبكر.

ب- مساهمة العاملين في تلك الشركات بشراء الأسهم.

ج- إنتقال العمالة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

د- إعادة تدريب العاملين على مهن يحتاجها سوق العمل المحلي والخارجي.

هـ- تشجيع العاملين للدخول في مشروعات صغيرة يتم تمويلها من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

كما أنه من المتوقع أن تتبع عملية الخصخصة خلق آلاف الوظائف الجديدة في قطاعات البنوك والمحاسبة والمحاماة وسوق المال وغيرها.

كما أن معظم وحدات القطاع العام لا تعمل بكامل طاقتها بمعنى إن تشغيل الطاقات العاطلة سوف يستوعب جزء لا يستهان به من العمالة الزائدة، وأيضاً حالة الانتعاش المنتظرة سوف تؤدي إلى الإقبال على الاستثمار الجديد والحاجة إلى عمالة جديدة في مجالات متعددة.

وستتيح الموارد الجديدة من بيع بعض وحدات القطاع العام للحكومة زيادة طلب الحكومة على العمالة. .. الخ. ومن المتوقع أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يتضمن بين طياته الخصخصة سوف يؤدي في المدى البعيد إلى توسيع قاعدة الإنتاج، والارتقاء بقوة العمل.

ودائماً ما تشغل قضية القوى العاملة ونسبة البطالة فكر المخططين الاقتصاديين في أي دولة، فكلما كان سوق العمل في أي دولة من الدول قادراً على استيعاب أكبر عدد من السكان في المرحلة العمرية القادرة على العمل كان ذلك دليل على قوة اقتصاد هذه الدولة.

كما أن موضوع الأجور والرواتب التي يتقاضاها الشخص من مصدر عمله يعد أحد أهم الموضوعات المتعلقة بوضعية اقتصاد الدولة فكلما ارتفع مستوى متوسط دخل الفرد دل ذلك على اقتصاد جيد، مما يوفر سيولة والسماح بمستوى معيشي جيد ومعقول للأفراد.

ويبين الجدول التالي تطور حجم العمالة ومتوسط أجر اليوم وأجر الساعة في تركيا:

جدول (9)

تطور حجم العمالة ومتوسط أجر اليوم وأجر الساعة في تركيا خلال الفترة (1990 - 2019)

متوسط أجر الساعة دولار	متوسط الأجر اليومي دولار	العمالون مليون	السنة
2.43	12.4	19.7	1990
2.11	10.62	20.9	1995
4.21	25.76	21.4	2000
4.35	27.38	22.3	2005
4.68	31.2	25.2	2010
5.84	35.1	29.8	2015
6.5	38.9	33.4	2019

Source :- www.worldbank.com.

- central bank of Turkey. statistics department. different years.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- **حجم العمالة:** إرتفاع حجم العمالة من 19.7 مليون عامل في عام 1990 إلى 33.4 مليون عامل في عام 2019 .

ب- **متوسط الأجر اليومي:** زيادة متوسط الأجر اليومي من 12.4 دولار عام 1990 إلى 38.9 دولار في عام 2019.

ج- **متوسط أجر الساعة:** زيادة متوسط أجر الساعة من 2.43 دولار عام 1990 إلى 6.5 دولار في عام 2019.

7- **تقييم الآثار الإجتماعية للإصلاح الاقتصادي في تركيا:**

سيتم تقييم الآثار الإجتماعية للإصلاح الاقتصادي في تركيا، وذلك من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات، كمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشرات الفقر، ومؤشرات التنمية البشرية:

ويتضح من الجدول التالي تحسن المؤشرات الاجتماعية في تركيا، كالاتي:

أ- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي:**

قد ارتفع من 3.7 ألف دولار في عام 2002 إلى 4.8 ألف دولار في عام 2003.

ب- **معدل الفقر من السكان:**

تراجع معدل الفقر من 21.5% في عام 2002 إلى 21.1% في عام 2003.

ج- مؤشر التنمية البشرية:

ارتفع من من 0.685 في عام 2002 إلى 0.689 في عام 2003.

جدول (10)

تطور بعض المؤشرات الإجتماعية في تركيا خلال الفترة (1990-2019)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	معدل البطالة %	مؤشر الفقر عند الخط الوطني للفقر	مؤشر التنمية البشرية	
				القيمة	الدرجة
1990	2.8	11.1	26.4	0.632	متوسط
1991	2.7	8.2	26.1	0.636	متوسط
1992	2.8	8.5	25.3	0.64	متوسط
1993	3.2	9.0	25.1	0.648	متوسط
1994	2.3	8.6	24.6	0.653	متوسط
1995	2.9	7.6	24.2	0.659	متوسط
1996	3.1	6.6	24	0.66	متوسط
1997	3.1	6.8	23.3	0.668	متوسط
1998	4.5	6.9	23	0.67	متوسط
1999	4.1	7.7	22.8	0.676	متوسط
2000	4.3	6.5	22.5	0.68	متوسط
2001	3.1	8.4	22	0.681	متوسط
2002	3.7	10.4	21.5	0.685	متوسط
2003	4.8	10.5	21.1	0.689	متوسط
2004	6.1	10.8	20.1	0.690	متوسط
2005	7.5	10.6	18.6	0.694	متوسط
2006	8.1	8.7	16.3	0.698	متوسط
2007	9.8	8.9	16.7	0.70	متوسط
2008	10.9	9.7	17.1	0.71	متوسط
2009	9.1	10.6	16.9	0.72	متوسط
2010	10.7	10.3	16.1	0.74	متوسط
2011	11.4	8.8	16.3	0.75	متوسط
2012	11.8	8.1	15	0.77	متوسط
2013	12.6	8.7	15	0.79	متوسط
2014	12.2	9.9	14.7	0.80	مرتفع
2015	11.0	10.2	14.3	0.80	مرتفع
2016	10.9	10.8	13.5	0.81	مرتفع
2017	10.6	10.8	13.9	0.81	مرتفع

مرتفع	0.82	14.4	10.9	9.5	2018
مرتفع	0.82	14	10.5	9.1	2019
	0.71	19.49	9.17	6.96	المتوسط
	0.63	13.50	6.50	2.30	ادنى
	0.82	26.40	11.10	12.60	اقصى

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- تعتبر التجربة التركية من أنجح التجارب التنموية في العالم، وخاصة للدول النامية، ومن المفارقات أنه بالرغم من تحقيق التجريبتين لهدف واحد وهو تحقيق معدلات تنموية حقيقية ونجاحاً كبيراً، إلا أنهما اختلفتا في أسلوب التحقيق، التجربة التركية بدأت مرحلة الإصلاح والتششف من عام 2003، واتبعت سياسات الصندوق، وخاصة في مجال خصخصة القطاع العام، ورفع الدعم تدريجياً.

2- وما سبق يثير قضية خطيرة بأن المشكلة لا تكمن في سياسات صندوق النقد الدولي في ذاتها، بل في تطبيقها.

4- التجربة التركية مرت بمرحلتين اقتصاديتين، هما:

المرحلة الأولى: ما قبل التششف، ما قبل عام 2003.

المرحلة الثانية: ما بعد التششف من عام 2003، وحتى الآن.

ويلاحظ أن الحكومة التركية قد أخذت ببعض سياسات صندوق النقد الدولي عند تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وتتمثل في خصخصة القطاع العام، ورفع الدعم تدريجياً.

5- ارتفعت الواردات من 55 مليار دولار عام 2002 إلى 73 مليار دولار عام 2003 متأثرة بالتششف الاقتصادي عام 2003.

6- ارتفعت الواردات من 73 مليار دولار عام 2003 إلى 103 مليار دولار عام 2004 من بعد التششف الاقتصادي عام 2003.

التوصيات:

العمل علي استقرار سعر الصرف، لأنه من أهم العوامل المؤثرة علي النمو الاقتصادي، وتبني الحلول المحلية وعدم الاعتماد علي الحلول المقدمة من قبل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي

والقضاء على الفساد، لأنه من أهم عوائق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وتصحيح الخلل في توزيع الثروة الوطنية.

المراجع العربية :

1. أحمد فرحات، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، (بيروت : دار الفارابي، 2010.
2. أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاسكندرية : دار الفكر الجامعية، 2013.
3. بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 2003.
4. جمعة محمد عامر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق : كلية التجارة، 2009.
5. جول غيرير، صندوق النقد الدولي شرطى الديون، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
6. حاتم عفيفي، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2005.
7. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية ، رؤية العالم الثالث القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
8. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية :الدار الجامعية الجديدة، 2001.
9. سمير صارم، سياسة صندوق النقد الدولي من أجل الهيمنة، بيروت :دار الفكر العربي، 2000.
10. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي : دراسة تحليلية وتقييمية، الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب، 2005.
11. صلاح الدين حسن، الأسواق المالية، القاهرة : دار الفكر العربي، 2008.
12. عبد الرازق غازي، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، عمان :دار وائل للنشر، ط3، 2006.
13. عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، مجلة الركن الأخضر، عدد 23، الكويت، 2008.

14. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، مجله العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 43.

15. الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر : المطبعة الجزائرية، 2006.

16. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003.

المراجع الأجنبية :

A- Books:

1. development in Development Countries ", Development and Change, 43(4), 2006,
2. JHON d. Donahue, "The pricatization Decision: public Ends, private Means", (New York; Books Ine.. 1999).
3. N.Buhlent Gultekin, " Privatization in Turkey: Study in Contrasts, the 1990 International Privatization Congress", (Canada: Institue for Saskatchewan. Enterpries. 1990).
4. National Council of Applied Economic Research, New Delhi, Taxation and Foreign Investment, A Study Of Taxation Laws In India In Relation To Foreign Investment, Second Edition, 1998.
5. Rawland & Graham, "The Effict Of IMF prgrames on economic Groth in Low countriesm An Empirica; Analysis", 2017.
6. stiglit2, p.J.E. "globalization sond Its Discontents", Norton & company New York. 2003.

B- Periodicals:

1. Atoyán Ruben & Conway, Patric, " The impact of IMF programs on the economic development of some developing countries", The Review of international Organization,2012,1(2).
2. Merchesi, Silvia & Sirtori, Emanuala, "Is two better than one? The Effect Of IMF and World bank interaction on growth ,The ,Review of international Organization, . 6(3), 2011.
3. Mudiarsan Kuppusamy and Bala Shanmugam , Information-Communication Technology and Economic Growth in Malaysia , International Association for Islamic Economics Review of Islamic Economic , vol .11,2007.